جعلت الصناعات الفلسطينية تتراجع ازاء مثيلاتها الاسرائيلية الزاحفة، ولدفعها الى الارتباط الكامل بالصناعات الاسرائيلية وخدمتها، من جهة، ثم التضييق على اليد العاملة الصناعية لدفعها الى التوجه الى العمل داخل اسرائيل. وهذا يعني سحب عناصر انتاجية هامة وجعلها في خدمة الصناعات الاسرائيلية لتكون أكثر قدرة على المنافسة وفرض التراجع على الصناعات الفلسطينية ـ الى جانب أن الاجور العالية في اسرائيل تشكل عنصراً اضافياً لسحب اليد العاملة، وخاصة المهارات التي لا يمكن لأي عملية انتاجية أن تتواصل بدون توافرها. وعندما تتحول المهارات من بين أيدي الصناعيين الفلسطينيين لتكون في خدمة الصناعيين الاسرائيليين يزداد الاختلال في عناصر المنافسة لصالح الآخيرين.

وكلما تعاظم حرمان القطاع الصناعي من الميزات الصناعية (المصارف، مؤسسات الاقراض، تسهيلات استيراد، لوازم صناعية، الخ)، كلما ازدادت قدرات الصناعة الاسرائيلية على محاصرة وتدمير الصناعات الفلسطينية. وهكذا، وجد الصناعيون الفلسطينيون أنفسهم في مجابهات غير متكافئة.

هذا الواقع أحدث تغييرات في واقع القطاع الصناعي، وفي ملكيته، وفي حجم الصناعيين، وفي القوة التشغيلية، وفي ثروة الكفاءات . علاوة على ذلك، ان تأثير السياسة الاسرائيلية في هذا المجال لم يقتصر على الاضرار بالصناعيين فحسب، بل طاول الضرر، أيضاً، مصالح فئات واسعة ذات المهن الهامشية، والبائعين المتجولين، وأعداداً كبيرة من مختلف العاملين لحسابهم[٤٨].

تراجع القطاع التجاري

لقد انعكس التضييق على القطاعين، الزراعي والصناعي، وما أفرزه من تحولات، على القطاع التجاري أيضاً، فتأثرت طبيعة عمل هذا القطاع، ومساره، ودوره، وأصيب بالتآكل. أمين سر الغرفة التجارية في القدس، عبدالرؤوف أبو عصب، عبّر عن الاوضاع السيئة التي يعاني منها القطاع التجاري بقوله: «لا نبالغ اذا قلنا ان الوضع بات يهدد مستقبل تجارنا، حيث [التجارة] مصدر رزقهم الوحيد. فقد أصبح رأس مال التاجر يتآكل يوماً بعد يوم. وبات مدخوله لا يكفي لدفع الضرائب الباهظة، كضريبة الدخل وضريبة الـ ١٥ بالمئة [القيمة المضافة] وضريبة البلدية والتأمين الوطني والتأمين الصحي وأجرة المنزل وفواتير الماء والكهرباء والتلفون والراديو والتلفزيون وأسعار المحروقات، الخ»[٤٩].

البنية التشغيلية

انطلاقاً من الاجراءات والتدابير التي استهدفت محاصرة القطاعات الانتاجية، والعمل على تدميرها، نظمت عملية تغيير هامة في تركيب وبنية قوة العمل. لقد ازداد حجم العمال الاجراء نسبة الى قوة العمل المأجور، حيث أرتفعت النسبة من ٤٠ بالمئة، خلال النصف الأول من السبعينات، لتصل الى ٥٥ بالمئة من مجموع قوة العمل، خلال النصف الأول من الثمانينات. ومن النسبة الاخيرة، ثمة ٧٠ بالمئة يعملون داخل اسرائيل، كعمال اجراء.

وفي دراسة اعدها فريق البحث الاميركي عن قوة العمل في الضفة الغربية، توصل التقرير،